



برامج الشراكة المجتمعية

الشراكة مع المنظمات الاهلية والمؤسسات الخاصة في ادارة وتشغيل مشاريع دور وندية ومراكز التاهيل لذوي الاعاقة:

مفهوم الشراكة المجتمعية:

وتعني الشراكة المجتمعية اشراك شرايح المجتمع المحلي في تنفيذ آلية او تنظيم موسسي محلي، لمختلف مجالات التنمية الشاملة سواء كانت خدمة ثقافية او اقتصادية او اجتماعية، لتحقيق اهداف محددة، ويتم من خلال هذه الشراكة توزيع الادوار والمسؤوليات بدقة بين الاطراف، والاستفادة من المزايا النسبية لكل طرف، وذلك في اطار علاقة واضحة تحترم قواعد الشفافية والمحاسبية. وتنطلق من قناعة الشركاء للعمل معا بروية مشتركة من خلال علاقة قانونية منظمة وواضحة اساسها المصادقية والثقة بين الشركاء والتفاوض المستمر في عملية اتخاذ القرار وما يترتب على ذلك من اتفاقيات تتكامل بموجبها الادوار وتتضح من خلالها المسؤوليات ويلتزم كل شريك اتجاه الاخر نحو تحقيق هدف عام ومنفعة متبادلة.

لذلك فان الشراكة تعنى باوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص والاهلي المتعلقة بتوظيف امكانياتها البشرية والمالية والادارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على اساس من المشاركة، الالتزام بالاهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم افراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم ليتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي افضل.

وفي هذا السياق بادرت وزارة التنمية الاجتماعية بتهيئة مشاريع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كافة الخدمات التنموية والاجتماعية والتأهيلية والرعاية التي تقدمها الوزارة وشكلت في العام 2008 حتى الان بتشكيل لجنة برنامج الشراكة المجتمعية بقرار وزاري بهدف تنظيم برامج الشراكة وآلية التعاقد والمتابعة والاشراف ضمن الاطر القانونية والتشريعية الملائمة لسياسة الوزارة، بالاضافة الى متابعة عمل الفريق الفني المعني بتقييم الاداء التنفيذي للشراكة المجتمعية.

منهجية الشراكة المجتمعية في الوزارة:

1. اساس وجود مشروع الشراكة المجتمعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:

لم يولد مشروع الشراكة المجتمعية من فراغ، وانما هو وليد دراسات واستراتيجيات محكمة تسعى في مجملها الى خلق مجتمع قادر على الوقوف في مصاف الدولة المتقدمة، فمشروع الشراكة المجتمعية قام على استراتيجيتين وطنيتين ركيزيتين اساسيتين وهما:

1. الخطة الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2030:

كانت الخطة الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية 20130 ومازالت هي المنهج الرئيسي لخطط ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية، اذ ان اهداف الاستراتيجية بينت اهمية الاخذ بمبدأ الشراكة المجتمعية فالهدف الاستراتيجي (7) نص على التطور الموسسي للوزارة وذلك من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية بين القطاعات الرئيسية الثلاث الحكومي والاهلي والخاص، والتي ذكر في الهدف الفرعي رقم (1.7).

علاوة على ذلك فقد نصت العديد من الاهداف الاستراتيجية على ضرورة تطوير البرامج الخدماتية من خلال برنامج الشراكة المجتمعية، الامر الذي يوضح الاهمية العظمى التي وضعتها مملكة البحرين للشراكة المجتمعية لما لها من مردود ايجابي كبير.

ب. برنامج عمل الحكومة والخطة الاستراتيجية للوزارة 2015-2018:



احتضنت الوزارة مشروع الشراكة المجتمعية في خطتها للاعوام 2015-2018 قناعة منها بان العمل المشترك هو اساس نجاح اي مشروع.

فقد نصت الاستراتيجية صراحة على مفهوم الشراكة وذلك في القيم التي تستند اليها، وتحديدًا في البند الثالث منها على انه: "الشراكة: وتهدف الى اشراك قطاعات المجتمع الثلاثة (الحكومية والاهلية والخاصة) في اعلاء المسؤولية الاجتماعية لتحقيق اهداف التنمية الاجتماعية.

وذلك ما بينته رسالة الوزارة وفقا للاستراتيجية بانه نقوم باشراك كافة فئات المجتمع، لتحقيق التنمية الشاملة للمواطن، وجعله مبادرًا اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال الارتقاء بالعمل التنموي وتقوية النسيج الاجتماعي في المجتمع المحلي وتعزيز تكافله وحمانيته،

وتحسين نوعية حياة افراده وترسيخ عملية التنمية المستدامة القائمة على مبدأ المساءلة والمشاركة بما يحقق الرفاه والامن الاجتماعي.

وايضًا نصت روية الوزارة على مبدأ الشراكة حيث ان روية الوزارة هي مجتمع بحريني قاسم على التكافل والتماسك والشراكة، ومكتسب للمتغيرات الابحائية المعاصرة بما يحقق له موقعًا اقليميًا وعالميًا متميزًا. ومن ذلك نرى ان تعزيز الشراكة المجتمعية تبين القطاعات الثلاث تعد من اهم الاهداف الاستراتيجية للوزارة من اجل الارتقاء وجودة الخدمات.

2. التنظيم القانوني والاداري للشراكة المجتمعية بالوزارة:

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتنظيم عمل مشروع الشراكة المجتمعية من خلال اصدار قرار وزاري من قبل سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية بتشكيل لجنة خاصة لمشروع الشراكة المجتمعية وتشجيع المشاريع التنموية التي تتم عبر الشراكة بين القطاعين حيث يعد هذا القرار المرجع القانوني والفني لعمل مشروع الشراكة المجتمعية لهذه اللجنة.

3. المرجعية القانونية والادارية للجنة الشراكة المجتمعية:

ونقصد بالمرجعية القانونية الاساس القانوني التي تستمد منه اللجنة وما ينبثق عنها، صلاحياتهم لتنظيم عمل المشروع، وهذا وقد تم تنظيم عمل لجنة الشراكة من خلال القرار الوزاري رقم 60 لسنة 2012، باعادة انشاء وتشكيل لجنة الشراكة المجتمعية.

كما انه يقصد بالمرجعية الادارية الهيكل التنظيمي لمشروع الشراكة المجتمعية بالوزارة والذي يعد الادارة التنفيذية لما نص عليه الاساس القانوني لمشروع الشراكة ككل.

مهام لجنة الشراكة المجتمعية:

1. سم السياسات العامة لترسيخ وتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية بين الوزارة والقطاعين الاهلي والخاص والاشراف على تنفيذهما.
2. وضع خطة تنفيذية لآليات تحقيق السياسة العامة المشار لها في البند السابق.
3. اقتراح المشاريع التنموية والرعاية التي يمكن اسنادها الى القطاع الاهلي او الخاص وتحويلها للادارة المعنية لدراستها.
4. اعتماد مؤشرات تقييم الاداء للشركاء في مشروعات الشراكة من خلال انشاء لجان فرعية لتقييم وتطوير هذه الشراكة، والاطلاع على تقارير واستمارات تقييم اداء الشركاء المعدة من الادارة المعنية وفقا للمؤشرات المعتمدة.
5. تقييم البرامج والمشاريع المعدة من قبل قطاعات الوزارة والمقترح اسنادها الى القطاع الاهلي او القطاع الخاص واتخاذ القرار بشأنها.
6. دراسة طلبات مشاريع الشراكة مع الوزارة التي تتقدم بها منظمات المجتمع المدني الى الوزارة، المرفق بها دراسة الادارة المعنية للمشاريع المقدمة.
7. تنظيم المؤتمرات وورش العمل الهادفة الى تدعيم الشراكة المجتمعية والتخطيط في مجال هذه الشراكة، مع عرض مشاريع الشراكة المجتمعية فيها.
8. تشكيل لجان فرعية لمراجعة عقود الشراكة التي تبرم مع القطاعين الاهلي والخاص.
9. التواصل مع المنظمات الاهلية المتخصصة والاطلاع على مشاريعها التنموية وتقديمها للقطاع العام لتبني تلك المشاريع.
10. متابعة وتقييم مشاريع الشراكة وتقديم التوصيات بشأنها.

مهام اللجنة الفنية للشراكة المجتمعية:



1. مراجعة كافة الاتفاقيات التي وقعت الوزارة بشأن برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية.
2. تقييم اداء الشركاء في برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية بشكل دوري وفقاً للاتفاقيات التي وقعت بهذا الشأن.
3. بلوره افكار ومقترحات جديدة بشأن بنود الاتفاقيات والتواصل مع قسم الشؤون القانونية من اجل العمل في صياغاتها مستقبلاً.
4. وضع خطة تنفيذية للزيارات الميدانية لمواقع تنفيذ برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية واعداد تقارير بشأنها.
5. تحديث استمارات الزيارات الميدانية، وفقاً لاستراتيجيات مبتكرة قوامها الشفافية والتجرد.
6. بناء خطة متكاملة بشأن تطوير الاداء الموسسي للشركاء بما في ذلك وضع برامج تدريبية و تثقيفية للعاملين فيها.
7. التواصل مع الادارات المعنية في الوزارة بشأن تنفيذ مشاريع وبرامج الشراكة المجتمعية.

الجهات المعنية بالشراكة المجتمعية:

- الجمعيات الاهلية وفق اختصاصات واهداف عمل الجمعيات وعلى السبيل المثال لا الحصر تتم الشراكة في مجال الاعاقه مع الجمعيات العاملة في هذا المجال ويسري الحال على الجمعيات الاخرى وفق اختصاصها.
- القطاع الخاص ويتم التعاقد معه وفق السجل التجاري الذي يميزه لهذه المؤسسات العمل في مجالات العمل الاجتماعي.
- المؤسسات الدولية ذات الخبرة في مجالات العمل الاجتماعي.

الشروط المرجعية للتعاقد مع الوزارة في مجال خدمات الاشخاص ذوي الاعاقة:

بينت الشروط المرجعية ادناه ما يجب توافره في كل مشروع ليكون الامر جلياً للجهة المتقدمة للتعاقد مع الوزارة ، وذلك وفقاً للتالي:

- ان تكون احدى المؤسسات العاملة في مجال رعاية و تاهيل الاشخاص ذوي الاعاقه ولديها الخبرة الكافية في هذا المجال.
- القدرة على ادارة المنشأة على اكمل وجه وطبقاً للاحه الادارية للمنشأة والقوانين والانظمة المعمول بها.
- ان تكون لديها نظام محاسبي لتسجيل المصروفات والقيود وادارة النقد بما يخص المنشأة.
- القدرة على وضع برنامج لتطوير عمل المنشأة والخدمات التي تقدم فيها وتطوير مهارات العاملين فيها.
- القدرة على الالتزام بالقانون الخاص بالمنظمات الاهلية والقانون الخاص برعاية و تاهيل وتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقه وقراراته التنفيذية والقوانين ذات العلاقة.
- القدرة على توفير الطاقم الذي سيتولى ادارة الدار.

الاشراف الاداري والفني ومتابعة برامج الشراكة المجتمعية:

وحيث ان المشاريع التي يتم ادارتها من قبل الجهات المتعاقدة مع الوزارة، هي اساساً مرافق عامة لذا وجب ان يتم الاشراف ومتابعة تلك البرامج كالتزام ضروري يلقى على عاتق الوزارة.

علاوة على ان هذا الاشراف والمتابعة المستمرتين تهدفان الى الارتقاء وتطوير العمل لتقديم افضل الخدمات للمواطنين باعتبار ان المواطن هو غايتنا من كل هذه الجهود.

ونظراً للاهمية التي اولتها وزارة التنمية الاجتماعية لمشروع الشراكة المجتمعية، فقد اولتها الجهد الكبير باشرافها ومتابعتها لهذه المشاريع، وضماناً من الوزارة بتكريس جميع الطاقات لنجاح هذه المشاريع فيلاحظ ان الاشراف والمتابعة يتم على مرحلتين:

1. اشراف ومتابعة الفريق المختص لمشاريع الشراكة المجتمعية: يتولى الفريق الفني المعني بتقييم الاداء التنفيذي للشراكة المجتمعية الاشراف على الفني على مشاريع الشراكة المجتمعية، وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها الفريق بشكل دوري لتلك المشاريع علاوة على الاجتماع مع القاسمين على تلك المشاريع.

2. اشراف لجنة الشراكة المجتمعية على عمل الفريق الفني:

تتولى ايضا لجنة الشراكة المجتمعية الاشراف ومتابعة اعمال الفريق الفني المعني بتقييم الاداء التنفيذي للشراكة المجتمعية، وذلك لضمان السير على المنهج الذي تم وضعه من قبلها وباعتبار ان هذا الفريق هو جزء وتابع لاعمال اللجنة الام.



مركز التأهيل ل المنه زلي	الجمعي يو البحر 00 توحد 7	التدخل للمبكر من جمي حالة الم بورتاج للحافظ اشخاص ذوي الاعاقة	تغطي 45 من 4-15 سنة
--------------------------------------	--	---	---------------------------------

2. برنامج تدريب السياقة لذوي الاعاقة

مسمى عقد الشراكة: عقد ادارة وتشغيل مشروع تدريب سياقة السيارة للاشخاص ذوي الاعاقة.
مدته: سنتين.

مبلغ الدعم: - 25920 سنويًا.

تولى المركز تدريب ما لا يقل عن 100 شخص من ذوي الاعاقات المختلفة (الجسدية -السمعية-الذهنية .. اضافة الى ترتاي الوزارة باضافته.

قياس جودة الخدمات في برامج الشراكة بتطبيق استمارة التقييم الموسسي والفني للمراكز الاهلية العاملة في مجال الاعاقة:

منذ بدأت المراكز التأهيلية التابعة للمنظمات الاهلية والعاملة خدماتها في مجال الاعاقة وهي تواجه تحديات كبيرة كادت ان تنهي خدماتها اهمها ضعف الميزانية التي تدعم برامجها التأهيلية والتي تعتمد كليًا على ميزانية المنظمة الاهلية التطوعية ونقص الكوادر التخصصية في المجال، مما يضعف عملية التطوير الموسسي والوصول لجودة الخدمة المطلوبة، فكانت المبادرة المدروسة لوزارة التنمية الاجتماعية في تقديم الدعم المادي من خلال برامج الشراكة والذي لا يقل عن 84 % من الميزانية التشغيلية لكافة المراكز التأهيلية. هي التي اتاحت الفرصة لهذه المراكز الاستمرارية والنهوض والتطوير وتحقيق الكثير من الخدمات المرجوة.

اذ يتم التقييم الخاص بمعايير الجودة من خلال عدة استمارات لقياس اداء التقييم الموسسي والفني لجودة البرامج والخدمات المقدمة في المراكز الاهلية العاملة في مجال الاعاقة. قبل بدء برامج الشراكة وبعدها، والتي تقيس الحد الادنى من المواصفات التي يجب توافرها لضمان حصول الفئة المستفيدة على خدمات وبرامج جيدة من المراكز التأهيلية. بهدف تقييم كفاءة الاداء في هذه المؤسسات او المراكز للتعرف على مواطن القوة ومكامن الضعف وامكانيات التحسين المستقبلي. ويمكن توظيف نتائج هذه المراجعة في تحديد احتياجات المؤسسة من الدعم الفني والمالي، وترتيب اولويات التطوير والتحسين للخطة المستقبلية.

تكمن اهمية هذه الاداة والاجراءات العملية المتخذة في تطبيقها في كونها تعكس جميع مجالات الاداء الفعلي للمؤسسات الخاصة بمستوياتها المختلفة سواء المستقلة والخاصة لقانون 21 او تلك التابعة لمنظمات اهلية، وكذلك في امكانية استثمارها في التقييم الذاتي من قبل القائمين في المؤسسة لاجل التعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف مما يعزز من قدرات الكفاءات البشرية القيادية على الادارة والتخطيط واستثمار الموارد البشرية والمادية الاستخدام الامثل. ويقدر ما يكون القائمين في المؤسسة منفتحين وتتصف ممارستهم بالشفافية والدقة والصراحة بقدر ما تمكن القائمين بالمراجعة - الذاتية الداخلية والخارجية - من تعزيز ما هو قائم والبناء عليه للتطوير المستقبلي.

ويقدم هذا الدليل توضيحا باهم محاور الاداء الموسسي الذي سيخضع للمراجعة واعتماد نقاط لكل محور ولكل مؤشر من مؤشرات الاداء في المؤسسة. كما يقدم تعريفا باهم المحاور وما يقع تحته من مؤشرات ليكون بذلك مرجعا اساسيا لكل من سيقوم بعملية المراجعة ومن سيعتمدها من المختصين والمسؤولين المباشرين عن اتخاذ القرارات.

اهم ايجابيات مشروع الشراكة المجتمعية مع المنظمات الاهلية العاملة في مجال الاعاقة:

1. المساهمة المثمرة في استمرارية تقديم الخدمات والبرامج في المراكز الاهلية العاملة في مجال الاعاقة بعد دعمها مادياً وقيماً من قبل الوزارة من خلال مشاريع الشراكة المجتمعية.
2. زيادة عدد المنتفعين في المراكز الاهلية العاملة في مجال الاعاقة وتقديم الخدمات لهم بشكل مجاني او شبه مجاني بعد تطبيق مشاريع الشراكة المجتمعية.
3. قياس جوانب القوة والضعف واستغلال فرص التحسين من خلال استمرارية التقييم والزام المراكز الاهلية بالاخذ بتوصيات فرق التقييم ونتائج الزيارات الدورية.



4. زيادة رضا المتفاعلين من الخدمات المقدمة في المراكز الاهلية المستفيدة من برامج الشراكة مع الوزارة من خلال نتائج الاستبانات الدورية والتقارير الفنية لقياس مؤشر رضا المستفيدين.
5. الوصول الى افضل الممارسات في المراكز التاهيلية من خلال تطبيق معايير الجودة للبرامج المقدمة في المراكز التاهيلية المستفيدة من برامج الشراكة.



























































جميع الحقوق محفوظة © وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

Optimized for IE 7+, Firefox , Safari and Opera

Best view in screen resolution 1024 by 768pixels

<http://www.mlsd.gov.bh/disabled/Community-Partnership-Prog> **Source URL:**